



الأسواق تفتح الطريق أمام أدوات الدخل الثابت

آمال بأن تشهد الخطوة تفعيل سريع ولا تكون مثل البيع على المكشوف

العبرة بالتنفيذ وجذب إدراجات نوعية من الصكوك والسندات

أهم النقاط لإدراج الصكوك والسندات

1. يتم تقديم طلب الإدراج للصكوك والسندات إلى البورصة تزامناً مع تقديم نشرة الاكتتاب إلى الهيئة.
2. يتم إصدار الموافقة على الإدراج في ضوء توصية البورصة ومدى استيفاء السندات أو الصكوك لشروط الإدراج المنصوص عليها.
3. ألف دينار رسوم طلب إدراج السندات والصكوك في البورصة عند تقديم الطلب.
4. سيكون هناك التزام بالإفصاح عن أي متغيرات تخص الصكوك والسندات، سواء في الحقوق المرتبطة بالفئة أو التصنيف، والإفصاح عن البيانات المرحلية وأي تغيير جوهري مقترح من شأنه التأثير على الحقوق المرتبطة بالسندات والصكوك.
5. الإفصاح عن البيانات المرحلية والسنوية وأي معلومات بالتوزيعات الدورية عن السندات والصكوك.



محمد العصيمي

وجذب صكوك وسندات من الداخل والخارج. إطلاق الإطار التنظيمي والتشريعي نقل الكرة من الملعب الرقابي للملعب التنفيذي، وفي ظل افتقار السوق لأي أدوات مطلوب سرعة في الانطلاق والإطلاق.

أعلنت بورصة الكويت عن بدأ العمل بأدوات الدخل الثابت والتي تتضمن الصكوك والسندات، وذلك بعد موافقة هيئة أسواق المال على مقترح البورصة بتعديل قواعدها، وصدور قرارها رقم (38) لسنة 2026 بشأن إطلاق الإطار التنظيمي والتشريعي المتكامل للسندات والصكوك، بما يشمل التعديلات على أحكام اللائحة التنفيذية.

خطوة إيجابية ومهمة على طريق تطوير السوق وتنويع الأدوات تطلقها الجهة النازمة للسوق، والآمال الكبيرة منعقدة على الجهة التنفيذية بسرعة التنفيذ والتطبيق وجذب إدراجات جديدة أمام المستثمرين، "صكوك وسندات"، وألا تدخل مرحلة الجمود مثل ملف البيع على المكشوف المعلن على موقع البورصة الرسمي ونشرته حاوية.

هل تشهد 2026 أول إدراج لأدوات الدخل الثابت؟ الآمال عريضة والثقة كبيرة في أن يكون السوق والوسطاء على أهبة الاستعداد، لسرعة استحداث النوافذ التقنية اللازمة

أهم التغيرات في الملكيات الأجنبية خلال مارس

كشفت نسب الملكيات الأجنبية للسوق الأول لشهر مارس 2026 عن أعلى ثلاث أسهم شملهم البيع، وهم كل من «بيت التمويل الكويتي» بكمية أسهم 44.345 مليون سهم، نسبتها 0.24% من الملكية التي استقرت عند 14.10%، تلاه «جي إف إتش» بكمية أسهم 30.660 مليون سهم، بنسبة 0.80% لتستقر نسبة الملكية عند 66.96% حالياً، ثم «الوطني» بكمية أسهم 27.97 مليون سهم، بنسبة 0.32% لتستقر الملكية الأجنبية عند 26.56%.

125% نمو في حسابات التداول النشطة على أساس سنوي

النشاط الذي شهدته السوق في 2025 انعكس إيجاباً على نشاط جزء كبير من حسابات التداول الخاملة. على أساس سنوي بين مارس العام الماضي ومارس 2026، كشفت الأرقام نمو الحسابات النشطة بنسبة 125%، بارتفاع من 21.340 ألف حساب إلى 48.078 ألف، بزيادة 26.7 ألف حساب. مواكبة الحسابات لنشاط السوق تعكس رغبة وإقبال المستثمرين على الاستثمار في البورصة، علماً أن السقف لا يزال عالياً استناداً لقاعدة الحسابات التي تقدر بنحو 419.286 ألف حساب غير نشط.

هل يوجد ترخيص «بنك استثمار» من أي جهة رقابية؟

ما قانونية تسمية الشركات المرخص لها بهذا المسمى التجاري مجازاً؟

إلى موافقة من البنك المركزي لأنه خرج إلى نطاق إسمي تجاري آخر. تنظيماً للسوق ومنعاً للفوضى التسويقية والتجارية، هل تسمح الجهات الرقابية بإطلاق هذه المسميات تجاوزاً ومجازاً؟ هل متاح لكل جهة لا تمارس نشاط مصرفي تمويلي، أن تسمي نفسها تجارياً بنك استثمار أو بنك تجزئة تجاري إلى آخر المسميات من دون ترخيص أو مسمى معمول به قانونياً؟

عندما يكون هناك شق يتعلق بالتمويل أو ممارسة أنشطة تمويلية، وتطلق تحت هوية عامة، شركة استثمار أو شركة مرخص لها.

كل سوق له خصوصيته وله مسمياته، فهناك في أسواق قريبة أو بعيدة مسمى وترخيص البنك الاستثماري، وهو شيء معروف منذ عقود.

لكن في السوق المحلي لا يوجد هذا المسمى ولا هذا الترخيص، علماً أن مسمى بنك، أياً كان النشاط، يحتاج

هل في السوق المحلي تراخيص تجارية رسمية باسم بنك استثماري؟ وما هي طبيعة تسمية شركات الاستثمار نشاطها وترخيصها بأنها بنك استثمار دون أن يكون هناك نص صريح على هذه التسمية؟

المعروف تاريخياً والثابت أن الشركات المالية أو شركات إدارة الأصول والثروات والخدمات المالية بشتى تفرعاتها، وخدمات الاستحواذ والاستشارات المالية والاكتتابات وغيرها، ترخص من هيئة الأسواق، ومن البنك المركزي

أراضي الدولة في ميزانيات الشركات!!



بقلم المحامي- عبدالرزاق عبدالله

E-mail: azq@arazzaqlaw.com

في مقال رائع نشره الزميل الدكتور حسين بوعركي على الاقتصادية بتاريخ 2026/4/1، فند فيه خطورة إدراج أراضي مملوكة للدولة ومستأجرة من الشركات يتم إدراجها في الميزانيات كأصل له قيمة الملكية الكاملة بعكس الحقيقة حيث أنها مملوكة للدولة ويمكن سحبها وإنهاء عقد إيجارها في أي وقت، والأدهى من ذلك أن المساهم هو الذي يدفع قيمتها، وأورد أن مراقب الحسابات قرر أن تعامل هذه الأراضي كملكية حرة استناداً لما يتم تسميته (الممارسات الشائعة) في دولة الكويت.

تقريره، وعن كل ضرر يصيب الشركة والمساهمين أو الغير بسبب الأخطاء التي تقع منه أثناء وبسبب عمله، لذلك على مدقق الحسابات أن يكون مستقلاً في قراره لا يتبع ما يُملى عليه، حيث هو المؤمن من المساهم لمراقبة أمواله وأصول الشركة، ويجب التفريق بين الملكية التامة وملكية المنفعة لأن عقد إيجار القسائم التابعة للدولة حق الشركة عليها حق انتفاع وليس ملكية كاملة.

للشركة يؤكد فيه أن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ومستنداتها، وأن الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتتضمن كل ما نص عليه القانون وعقد الشركة، وتعتبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة. وتنص المادة (233) من ذات القانون أن مراقب الحسابات مسؤولاً عن البيانات المالية الواردة في

وهنا أريد أن أنوه بأن المسؤولية هنا تقع على مدقق الحسابات ويلتزم بتعويض المساهم أو الغير ممن تعامل مع الشركة وأصابه الضرر نتيجة اعتماده على البيانات المالية للشركة والمعتمدة من مدقق الحسابات. إن المادة (230) من قانون الشركات تلزم مراقب الحسابات ومن اشترك معه من المحاسبين في أعمال المراجعة أن يقدم تقريراً في الجمعية العامة



فن فرض الضرائب

أفضل النتائج تتحقق عندما يرى المواطنون أنها استثمار في مستقبل مشترك



صندوق النقد الدولي

بقلم - كاثرين بير

بقلم - رود دي موي



وعلى النقيض من ذلك، تحقق الضرائب على الدخل الشخصي عادة إيرادات محدودة نسبياً في الاقتصادات النامية. ويعكس ذلك عدة عوامل هيكلية: صغر حجم الطبقة المتوسطة، واتساع القطاع غير الرسمي، وانتشار العمل الحر، ومحدودية القطاع المالي الرسمي. ومع ذلك، من الممكن تحقيق تقدم. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، تضاعفت تقريباً إيرادات ضريبة الدخل الشخصي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2000. وهناك أهمية لتعزيز هذه الضرائب، لا لزيادة الإيرادات فحسب، بل أيضاً لتعزيز التصاعدية، إذ يدفع ذوو الدخل الأعلى نسبة أكبر من دخلهم في صورة ضرائب.

وأخيراً، لا تزال الضرائب العقارية على الأراضي والعقارات غير مستغلة بالقدر الكافي في معظم الاقتصادات النامية. ويصعب تجنب هذه الضرائب، ويمكن أن تكون فعالة بشكل خاص في زيادة إيرادات الحكومات المحلية. غير أنها كثيراً ما تواجه مقاومة سياسية وتحديات إدارية، مثل سجلات الملكية العقارية القديمة.

تصميم الضرائب

يهدف التصميم الجيد للضرائب إلى زيادة الإيرادات مع تقليل التشوهات الاقتصادية وأوجه عدم المساواة. وأحد المبادئ الرئيسية هو الحياد: فينبغي أن تتدخل الضرائب بأقل قدر ممكن في القرارات الاقتصادية المتعلقة بالعمل والإدخار والاستثمار والاستهلاك. وفي الممارسة العملية، يعني ذلك عادة وجود قاعدة ضريبية واسعة مقترنة بمعدلات معتدلة.

ومع ذلك، تنحرف معظم النظم الضريبية عن هذا النموذج المثالي. وكثيراً ما تقدم الحكومات إعفاءات وخصومات وأسعار ضريبية مخفضة ونظماً خاصة تُعرف مجتمعة باسم النفقات الضريبية. وفي حين أن بعض هذه الأحكام يخدم أهدافاً مشروعة للسياسات، فإن تكلفتها التراكمية غالباً ما تكون كبيرة، إذ تبلغ ما بين 3% و4% من إجمالي الناتج المحلي في كثير من البلدان (نحو ربع التحصيل الضريبي).

وليست كل النفقات الضريبية ضارة. فالنظم الضريبية المبسطة للشركات الصغيرة يمكن أن يحد من تكاليف عدم الامتثال؛ وقد يساعد التخفيف الضريبي الموجه للعاملين منخفضي المهارات على تعزيز التوظيف. وتنشأ المشكلات عندما تتكاثر الميزات الضريبية التفضيلية دون تقييم دقيق. ويمكن للإعفاءات سيئة التصميم أن تخلق تشوهات وتضعف الإنصاف وتزيد التعقيد—مما يجعل إدارة الضرائب أصعب على الحكومات ويجعل تجنبها أسهل على المكلفين الضريبيين.

إن المراجعة المنتظمة والشفافية أمران أساسيان. ويجب أن تتساءل الحكومات عما إذا كانت كل ميزة ضريبية تفضيلية تحقق هدفها المقصود وما إذا كانت الأداة المتاحة الأكثر فاعلية.

15% من إجمالي الناتج المحلي في صورة ضرائب. وهذا الواقع يقيد التنمية ويجعل الحكومات عرضة للخدمات الاقتصادية.

لكن الجانب الإيجابي لذلك هو أن الكثير من الاقتصادات النامية لديها إمكانات إيرادية غير مستغلة. وتشير التقديرات إلى أنها يمكن أن تزيد إجمالي الناتج المحلي بمقدار يتراوح بين 4% و5% إضافية من خلال إجراء إصلاحات ضريبية جيدة التصميم. وقد أظهرت بلدان من بينها جامايكا والمالديف والمغرب ونيبال ورواندا وأوزبكستان مؤخراً أنه من الممكن تحقيق مكاسب ملموسة، حتى في سياقات صعبة.

أنواع الضرائب

بمرور الوقت، تميل البلدان إلى الابتعاد عن الضرائب المحدودة والتشويهية نحو ضرائب أوسع نطاقاً وأكثر كفاءة. وتاريخياً، كانت ضرائب التجارة مثل التعريفات الجمركية مصدراً مهماً للإيرادات في الاقتصادات النامية لأنها كانت سهلة التحصيل نسبياً عند الحدود. ومنذ منتصف القرن العشرين، تراجعت ضرائب التجارة في أنحاء العالم بفضل العولمة وتحرير التجارة، لكنها لا تزال تمثل نحو ربع الإيرادات الضريبية في كثير من الاقتصادات النامية. ولكن الاعتماد المفرط على التعريفات الجمركية يمكن أن يثبط التجارة ويرفع أسعار المستهلكين ويبطئ التكامل الاقتصادي.

وتعتمد النظم الضريبية الحديثة بشكل متزايد على الضرائب المفروضة على الاستهلاك والدخل والثروة. وأصبحت ضريبة القيمة المضافة هي أساس نظم الإيرادات حول العالم، حيث تولد أكثر من ثلث إجمالي الإيرادات الضريبية، حتى في كثير من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وتتسم ضريبة القيمة المضافة بالكفاءة نسبياً لأنها تفرض ضريبة على الاستهلاك بشكل واسع مع السماح للشركات بخصم الضرائب المدفوعة على المدخلات، مما يقلل من التأثيرات المتعاقبة على طول سلاسل الإمداد.

وغالباً ما تُستكمل ضريبة القيمة المضافة بضرائب انتقائية على سلع لها تكاليف اجتماعية مثل التبغ والكحول، أو على أنشطة ضارة بالبيئة مثل حرق الوقود الأحفوري. ويمكن لهذه الضرائب أن تزيد الإيرادات وتحسن نتائج الصحة العامة أو البيئة في آن واحد.

وتؤدي الضرائب على دخل الشركات أيضاً دوراً مهماً في الاقتصادات النامية، ولا سيما باعتبارها وسيلة لفرض ضرائب على أرباح الشركات الكبرى والمؤسسات متعددة الجنسيات. ومع ذلك، فقد تعرّض فرض الضرائب على الشركات لضغوط نتيجة التنافس الضريبي الدولي ونقل الأرباح، حيث تنقل الشركات أرباحها إلى مناطق ولاية منخفضة الضرائب. وقد جعل ذلك إصلاح ضرائب الشركات أكثر تعقيداً وهو يؤكد الحاجة إلى تنسيق دولي.

سداد الضرائب يحقق أفضل نتائجه عندما يرى المواطنون أنه استثمار في مستقبل مشترك، وليس خسارة للثروة الخاصة، حسب ما كتبه كاثرين بير ورود دي موي في مجلة التمويل والتنمية «صندوق النقد الدولي».

لماذا تمثل تعبئة الإيرادات عنصراً محورياً للتنمية؟

كل الحكومات تحتاج إلى المال. فيجب بناء الطرق، وتعيين موظفين في المدارس، وتزويد المستشفيات بمستلزماتها، وتمويل المحاكم، وضمان السلامة العامة. وتشكل هذه السلع والخدمات العامة العمود الفقري لكل اقتصاد ومجتمع يعملان بكفاءة. ويمكن للحكومات أن تقتصر أو تتلقى مساعدات خارجية، لكن المصدر الأكثر استدامة للتمويل هو الضرائب.

لكن تعبئة الإيرادات الضريبية ليست مجرد عملية فنية. فالحكومات يجب أن تحقق توازناً دقيقاً. فمن جهة، يجب أن تكون الإيرادات كافية لتمويل الخدمات العامة والوفاء بالالتزامات العامة. ومن جهة أخرى، يمكن للضرائب المرتفعة للغاية أو سيئة التصميم أو سيئة الإدارة أن تكبح الاستثمار والابتكار والنمو الاقتصادي.

لقد أصبح تحقيق هذا التوازن أصعب. فاليوم يرتفع الدين العام وعجز المالية العامة في كثير من البلدان، في وقت تتزايد فيه الاحتياجات إلى الإنفاق. ويشيخ السكان، ولا يزال الفقر مصدر قلق، وتواجه الحكومات ضغوطاً متزايدة للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية الرقمية والقدرة على تحمل تغير المناخ. ويتطلب ذلك موارد عامة أكبر، غير أن تعبئة الإيرادات دون خلق النمو تمثل تحدياً هائلاً.

وتُعرف العملية التي تسعى من خلالها البلدان إلى جمع موارد عامة من خلال الضرائب بطريقة تتسم بالاستدامة والكفاءة والإنصاف باسم تعبئة الإيرادات المحلية. وتصب هذه العملية في صميم التنمية لأنها تحدد ما إذا كانت الحكومات قادرة على تمويل أولوياتها، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، والاستجابة للخدمات بفعالية.

إن تعبئة الإيرادات عملية ذات طابع سياسي عميق. فالقرارات المتعلقة بمن يدفع الضرائب وكم يدفع وبأي شكل تمس جوهر العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. ونظراً لأن قلة من الناس هم من يجبون دفع الضرائب، فالإصلاح لا يقتضي تصميماً اقتصادياً سليماً فحسب، بل أيضاً إدارة سياسية حذرة. وفي النهاية، يعتمد النجاح على الثقة، الثقة في أن النظام الضريبي عادل وأن الحكومة ستستخدم الإيرادات بحكمة للمصالح العام. وذلك هو فن فرض الضرائب.

وتشير البحوث إلى أنه من المقاييس المرجعية المفيدة للبلدان تحقيق إيرادات ضريبية لا تقل عن 15% من إجمالي الناتج المحلي. ودون هذا المستوى، تتراجع فعالية الحكومة وكذلك التطور المالي والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، لا يزال هناك أكثر من 70 من الاقتصادات النامية تجمع أقل من

البورصة: 390 مليون دينار مكاسب أسبوع مختلط التوجهات

3

القيمة السوقية
51.190 مليار دينار
وخسارة مقبولة في
ختام الأسبوع

رسالة وزير
المالية واضحة
... عززت الثقة
وأكدت القوة
والملاءة المالية

1

التعاملات
المؤسسية كلمة
السر في صمود
البورصة

2



مؤشرات السوق في أسبوع

صعد مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 1.11% أو 88.29 نقطة ليصل إلى النقطة 8057.83، وذلك عن مستواه في الأسبوع الماضي المنتهي بـ 26 مارس 2026. وارتفع مؤشر السوق الأول 0.88% إلى 9068.35 نقطة بزيادة أسبوعية تعادل 79.53 نقطة، كما نما مؤشر السوق العام 0.74% أو 62.48 نقطة مُسجلاً 8468.44 نقطة في ختام تعاملات الأسبوع الحالي.

وعلى الجانب الآخر، فقد أنهى مؤشر السوق الرئيسي تعاملات الأسبوع الحالي على انخفاض طفيف بنحو 0.02% أو 1.74 نقطة، إذ بلغ في إغلاق تعاملات الأمس 7714.44 نقطة.

سجلت البورصة الكويتية سيولة بقيمة 317.79 مليون دينار بزيادة أسبوعية 69.73%، وقفزت أحجام التداول 75.45% لـ 1.03 مليار سهم، كما ارتفع عدد الصفقات 63.52% عند 88.27 ألف صفقة.

وعلى المستوى القطاعي، فقد ارتفع أداء 8 قطاعات في مقدمتها الاتصالات بنحو 3.25%، بينما تراجعت 5 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بنسبة 4.80%.

واقتنص قطاع الخدمات المالية النصيب الأكبر من الكميات بـ 36.68% أو 378.32 مليون سهم، والأكبر من الصفقات بـ 21.24 ألف صفقة تُمثل 24.06% من الإجمالي، فيما حاز قطاع البنوك على 38.83% من السيولة بقيمة 123.39 مليون دينار.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر «ثريا» الارتفاعات بـ 19.26%، بينما جاء «كويتية» على رأس القائمة الحمراء بـ 13.88%.

وجاء «تنظيف» المرتفع 12.59% في صدارة نشاط الكميات بـ 117.54 مليون سهم، بينما تصدر «بيتك» السيولة بقيمة 51.62 مليون دينار.

المقدر، وكذلك التأكيد على أن الرواتب مستقرة ولن تمس بأي تأخير، وهي كلها إشارات تجدد التأكيد على القوة المالية للدولة وقدرة التحمل لهذه التداعيات.

أرقام السوق في الأسبوع الماضي، والتي قدرت بنحو 390 مليون، هي نتاج الرغبة والنظرة الإيجابية والثقة في كفاءة الشركات وقوة مراكزها المالية واحتياطياتها القوية التي تمثل لها مصداقاً جيدة يمكنها الاستناد إليها عند الحاجة.

هدوء وتيرة الأداء القوي في ختام الأسبوع بتأثيرات صدمة استمرار الأحداث، لكن خسائر السوق جاءت في إطار طبيعي بلغت 94.1 مليون دينار كويتي.

تراجعت مستويات القيمة المتداولة أمس 1.8%، وانخفضت كميات الأسهم المشمولة بالتداول 14.1%، وارتفعت الصفقات 2.6%.

تراجع مؤشر السوق الرئيسي أمس بنحو 0.21%، وانخفض المؤشران العام والأول بنفس النسبة البالغة 0.18%، كما نزل «الرئيسي» 50 بواقع 0.16%، وذلك عن مستوى الأربعاء.

سجلت البورصة تداولات إجمالية بقيمة 72.35 مليون دينار في جلسة الأمس، موزعة على 230.50 مليون سهم، و19.83 ألف صفقة.

وضغط على التعاملات تراجع 7 قطاعات في صدارتها التكنولوجية بـ 1.82%، بينما ارتفع 6 قطاعات على رأسها الطاقة بنحو 4.25%.

شهدت التعاملات تراجع أسعار 59 سهماً جاء في مقدمتها «المشتركة» بـ 8.32%، بينما ارتفع 63 سهماً على رأسها «بترولية» بواقع 15.25%.

وتقدم «تنظيف» المرتفع 1.33% نشاط الكميات بـ 43.95 مليون سهم، فيما جاء «بيتك» على رأس السيولة بقيمة 10.59 مليون دينار.

كتب محمود محمد:

أغلقت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على مكاسب إيجابية بلغت 390 مليون دينار، حيث أغلقت القيمة الرأسمالية أمس عند مستوى 51.190 مليون دينار، مقارنة مع 50.8 مليار بنهاية الأسبوع قبل الفائت.

السوق يواصل مقاومة الضغوط والتداعيات، وهو ما يعكس الرغبة الإيجابية للاستثمار والتمسك بالبورصة كوعاء استثماري مرن ورايح بعوائد هي الأفضل مهما تباطأت أو تأخرت أو واجهت تحديات.

ما بين الأزمة التي تشهد تطورات متواصلة، وما بين الآمال التي يُمني بها المستثمرون النفس بأن تنتهي الأزمة سريعاً، هناك قناعة بأن طي صفحة الأزمة ستفتح بعدها مسارات استقرار تدريجية.

يستند أصحاب الرأي المتفائل بأن السوق لا ينقصه سوى الاستقرار، فالمقومات كفيلة بترميم الفجوات والتهزات التي شهدتها بعض الأسعار.

دور كبير للمؤسسات وكبار اللاعبين في السوق في تعزيز الثقة والحفاظ على القوة الشرائية وسائلة السوق في منطقة أمان وإيجابية، وهو ما خفف كثيراً من التداعيات، حيث على صعيد قوة التعاملات والسيولة تعتبر المستويات الحالية ممتازة قياساً بحجم التداعيات.

يحسب أيضاً للقطاع المصرفي المرونة الكبيرة في التعاطي مع الشركات، سواء على صعيد تلبية متطلباتها أو مساعداتها في هيكلة الديون بتمديد الأجل أو تقديم الاستشارات اللازمة عند الحاجة.

أيضاً لا يمكن إغفال الثقة التي تحدث بها وزير المالية الدكتور يعقوب الرفاعي بشأن استحداث وظائف تزيد عن 14.5 ألف وظيفة في الميزانية الجديدة، رغم ما يشوبها من عجوزات متوقعة، فضلاً عن الإنفاق الرأسمالي

إفصاحات البورصة

«برقان»: زيادة حقوق الملكية بقيمة 50 مليون دينار

الوضع المالي لبنك برقان»، مبيناً أنه بعد إتمام عملية الإصدار (رهنًا بموافقة الجهات الرقابية واستكمال الإجراءات اللازمة)، من المتوقع أن يرتفع إجمالي حقوق الملكية للبنك بمقدار 50 مليون دينار، مع تحسن نسب رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET1) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) بنحو 0.6% (تقدير أولي).

وأشار البيان إلى أنه سيتم الكشف عن مزيد من التفاصيل، بما في ذلك فترة الاكتتاب وسعره والإجراءات المؤسسية وغيرها من المعلومات ذات الصلة، فور الحصول على موافقة هيئة أسواق المال وبعد موافقة مجلس إدارة البنك. وتابع: «في هذه المرحلة، لا يوجد تأثير فوري على

وافق بنك الكويت المركزي على طلب بنك برقان بزيادة حقوق الملكية للبنك بمقدار 50 مليون دينار كويتي من خلال إصدار أسهم حقوق الأولوية. سوف يقوم «برقان» بتقديم الطلبات اللازمة إلى هيئة أسواق المال خلال الأيام القادمة؛ للحصول على الموافقات المطلوبة.

«الخليج للتأمين» 37.2 مليون وثيقة التأمين النفطية

وقعت مجموعة الخليج للتأمين عقد ممارسة تتعلق بوثيقة التأمين الصحي الجماعي للعاملين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وأفراد أسرهم، للسنوات التأمينية (2026 - 2029). وذكرت «الخليج للتأمين» أن قيمة الممارسة ستكون 37.2 مليون دينار عن أول سنة تأمينية تبدأ في 1 أبريل 2026. ولفتت إلى أن الأثر المالي سيظهر خلال فترات تنفيذ العقد في البيانات المالية المرحلية للشركة.

«المباني»: 15 مليون تمويل من بنك إقليمي

وقعت شركة المباني اتفاقية تمويل ائتماني مع أحد البنوك الإقليمية، إذ تم اعتماد حد تمويلي بـ15 مليون دينار. وذكرت أنه تم اعتماد الحد التمويلي لمدة 12 شهراً؛ لدعم أنشطة الشركة، مبيّنة أنه لا يوجد أثر مالي لتلك المعلومة الجوهرية في الوقت الحالي.

«جي إف إتش» يتحول إلى بنك

التنفيذي للبنك ومن يخولانه منفردين، لمباشرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ بند تغيير الاسم التجاري، وتوقيع وتقديم أي مستندات ذات صلة بما فيها التوقيع على عقد تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة أمام كاتب العدل.

كما أقرت العمومية تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة وجميع تعديلاته فيما يتعلق ببند الاسم التجاري. يأتي ذلك إلى جانب تحويل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمجموعة جي إف إتش المالية على محضر اجتماع الجمعية غير العادية والمنعقد بتاريخ 20 مارس 2025، وتغيير الاسم التجاري للمجموعة إلى بنك جي إف إتش.



«البيت»: تخارج بقيمة 1.4 مليون دينار

تخارجت مجموعة غيتهاوس المالية الزميلة لشركة بيت الأوراق المالية مع إحدى شركاتها التابعة، وذلك ضمن استراتيجية المجموعة لإعادة التركيز على أنشطتها الأساسية في قطاع التمويل. وكشفت «البيت» أن أثر تلك المعلومة الجوهرية يتمثل في تحقيق «البيت» ربحاً عن حصتها في ربح هذا التخارج بقيمة 1.4 مليون دينار كويتي. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع احتياطي التغيرات المتراكمة في حقوق ملكية شركات زميلة وحقوق المساهمين لشركة بيت الأوراق المالية بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي، وذلك في الربع الأول من عام 2026.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يسجل مكاسب أسبوعية 1.61% .. والقيمة السوقية تربع 196 مليار ريال

صعدت بشكل جماعي، بصدارة قطاع المواد الأساسية الذي ارتفع 2.34%، وصعد قطاع الطاقة 2.27%، وبلغت مكاسب قطاعي البنوك والاتصالات 1.28% و 0.19% على التوالي.

واقترص اللون الأحمر على قطاعي الإعلام والترفيه، والتطبيقات وخدمات التقنية، حيث هبط الأول 2.11%، وسجل الثاني تراجعاً نسبته 1.63%.

أداء الأسهم

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم «سابتكو» المكاسب بارتفاع نسبته 34.93%، تلاه سهم «مسك» بمكاسب أسبوعية بلغت 24.72%.

وفي المقابل، سجل سهم «ذيب» أعلى الخسائر، بتراجع نسبته 8.33%، وكان المركز الثاني لسهم «الخليج للتدريب» الذي هبط 7.89%.

حركة التداول

وارتفعت قيم التداول إلى 29.38 مليار ريال، مقابل 27.83 مليار ريال بالأسبوع السابق، بارتفاع نسبته 5.54%، ليصعد متوسط القيم إلى 5.88 مليار ريال للجلسة الواحدة.

وسجلت كميات التداول ارتفاعاً نسبته 12% لتصل إلى 1.49 مليار سهم، مقارنة بـ 1.33 مليار سهم للأسبوع الماضي، بمتوسط كميات بلغ 198.27 مليون سهم لكل جلسة بالأسبوع الحالي.

وتصدر سهم «أرامكو السعودية» نشاط الأسهم من حيث القيمة، بـ 2.29 مليار ريال، وارتفع السهم 2.22%، تلاه سهم «الراجحي» بقيمة بلغت 1.97 مليار ريال، وسجل ارتفاعاً نسبته 2.01%.

وعلى صعيد أعلى الكميات، جاء سهم «أمريكانا» في الصدارة بكمية تداول بلغت 150.78 مليون سهم، وكان المركز الثاني لسهم «باتك» بـ 86.93 مليون سهم.



بنسبة 7.14%. وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجلت أسهم الدوائية ولوبريف والسعودية للطاقة إغلاقاً عند أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

شهد سوق الأسهم السعودية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأسبوع المنتهي في 2 أبريل 2026، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات، وسط تحسن السيولة مقارنة بالأسبوع السابق.

وسجل المؤشر العام للسوق «تاسي» ارتفاعاً نسبته 1.61%، بمكاسب بلغت 178.05 نقطة، صعد بها إلى مستوى 8,164.93 نقطة، مقابل 11,268.38 نقطة بنهاية الأسبوع الماضي.

وبلغت المكاسب السوقية 195.98 مليار ريال، ليصعد رأس المال السوقي للأسهم المدرجة بـ 196.13 مليار ريال، مقابل 195.98 مليار ريال، بارتفاع نسبته 0.01%.

وارتفع السهم 2.22%، تلاه سهم «الراجحي» بقيمة بلغت 1.97 مليار ريال، وسجل ارتفاعاً نسبته 2.01%.

وعلى صعيد أعلى الكميات، جاء سهم «أمريكانا» في الصدارة بكمية تداول بلغت 150.78 مليون سهم، وكان المركز الثاني لسهم «باتك» بـ 86.93 مليون سهم.

تراجع بنسبة 6.89% ليغلق عند 17.69 ريال، تلاه سهم أسمنت الجنوب بانخفاض 3.90% عند 22.17 ريال. وتراجع سهم صالح الراشد بنسبة 3.86% ليغلق عند 66.05 ريال، رغم تسجيله قمة تاريخية جديدة خلال الجلسة. كما انخفض سهم علم بنسبة 3.14% ليصل إلى 524 ريال، وسهم ساسكو بنسبة 3.73% عند 54.2 ريال.

الأكثر نشاطاً

وعلى صعيد نشاط السيولة، جاء سهم أرامكو السعودية في المقدمة بقيمة تداول بلغت 432.48 مليون ريال مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.15% ليغلق عند 27.6 ريال، وحل مصرف الراجحي ثانياً بسيولة قدرها 305.51 مليون ريال مع تراجع بنسبة 0.09% عند 106.4 ريال، بينما استقر سهم سابك دون تغير عند 59.55 ريال بسيولة بلغت 177.93 مليون ريال.

ومن حيث الكمية، فقد تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 49.52 مليون سهم، تلاه سهم أنابيب بتداول 119.61 مليون ريال كقيمة وكميات مرتفعة تزامنت مع صعوده

أنهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تاسي) جلسة الخميس على انخفاض محدود بلغت نسبته 0.07%، ليفقد 7.52 نقطة عند مستوى 11,268.38 نقطة، وسط تباين أداء قطاعاته الرئيسية.

وافتح المؤشر تداولاته عند مستوى 11,276.6 نقطة، وتحرك خلال الجلسة في نطاق تراوح بين أعلى مستوى سجله عند 11,315.34 نقطة وأدنى مستوى عند 11,238.58 نقطة.

أداء القطاعات

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 12 قطاعاً باللون الأحمر، بصدارة قطاع الإعلام والترفيه الذي هبط 2.24%، وتراجع قطاع البنوك 0.03%، وتراجع قطاع الاتصالات 0.03%.

وشهدت بقية القطاعات أداءً إيجابياً، وتصدر قطاع الأدوية المكاسب بعد صعوده 2.54%، وارتفع قطاع المواد الأساسية 0.18%، وأغلق قطاع الطاقة مرتفعاً 0.14%.

أعلى المكاسب والخسائر

وشهدت الجلسة تراجع أسعار 154 شركة مقابل ارتفاع 96 شركة، واستقر أداء 19 سهماً دون تغيير، وبلغت قيم التداول الإجمالية 5.81 مليار ريال، من خلال تداول 300.87 مليون سهم.

وتصدر سهم أنابيب السعودية قائمة الارتفاعات بنسبة 10% ليصل إلى 48.64 ريال، تلاه سهم إعمار بنسبة 9.99% مسجلاً 11.78 ريال، ثم سهم مسك بنسبة 9.98% عند 28 ريال.

كما صعد سهم أنابيب الشرق بنسبة 4.62% ليغلق عند 172 ريال، وهو أعلى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً. وارتفع سهم بترو رابح بنسبة 4.35% ليصل إلى 10.8 ريال مسجلاً بدوره قمة سنوية جديدة.

وفي المقابل، سجل سهم ريدان أكبر

هيئة السوق تعتمد الإطار التنظيمي لطرح شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة

المراد إتمام الصفقة معها، وذلك بعد إتمام الصفقة. ومن ناحية الجدول الزمني، ألزمت التعديلات شركة الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة بإتمام الصفقة خلال مدة لا تتجاوز 24 شهراً من تاريخ إدراجها في السوق الموازية، مع إمكانية التمديد لمدة 12 شهراً إضافية بموافقة الجمعية العامة غير العادية، على ألا يشارك الراعي أو تابعوه في التصويت على القرار المتعلق بالتمديد، مع إشعار الهيئة بذلك.

وأكدت هيئة السوق المالية، أن اعتماد الإطار التنظيمي يأتي استكمالاً للجهود التنظيمية التي تبذلها الهيئة لتعزيز تنوع المنتجات الاستثمارية وتوسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية السعودية، إضافة إلى توفير أدوات تمويل تدعم النمو الاقتصادي.

وكانت الهيئة قد نشرت في 8 أبريل 2025م مشروع "الإطار التنظيمي لإتاحة طرح شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة في السوق الموازية" على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية التابعة للمركز الوطني للتنافسية (منصة استطلاع) وموقع الهيئة الإلكتروني لمدة 30 يوماً تقويمياً؛ لاستطلاع ملاحظات العموم حياله.

القابلة للاسترداد، ويشمل ذلك الاسترداد مقابل مبلغ مالي من حساب الضمان بنسبة ما يملكه من أسهم في شركة الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة، وذلك في حالات محددة، منها عند قيام شركة الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة بإتمام الصفقة مع الشركة المراد إتمام الصفقة معها، ورفض المساهم إتمام تلك الصفقة عند التصويت عليها، وألا يقل رأس مالها بعد الطرح عن 100 مليون ريال، بما يدعم رفع كفاءة السوق الموازية وجاذبيتها للمستثمرين.

كما تشمل شروط تنفيذ صفقة الاستحواذ أو الاندماج بين شركة الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة والشركة المستهدفة، بما يضمن تعزيز الحوكمة وحماية حقوق المستثمرين.

وأفادت الهيئة، أن من بين تلك الشروط أن لا يملك الراعي أو صندوق استثمار يديره الراعي أسهماً أو حصصاً -بشكل مباشر أو غير مباشر- في الشركة المراد إتمام الصفقة معها، وأن تشكل قيمة الشركة المراد إتمام الصفقة معها ما نسبته 80% على الأقل من المبالغ المدوغة في حساب الضمان، على أن لا تقل نسبة ملكية مساهمي شركة الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة عما نسبته 30% من أسهم الشركة

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية السعودية الإطار التنظيمي لطرح شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (SPACs) في السوق الموازية - نمو، من خلال تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها، على أن يعمل بها من تاريخ نشرها.

وأوضحت هيئة السوق المالية أن التعديلات تهدف إلى تنوع المنتجات الاستثمارية المتاحة وتحفيز شركات القطاع الخاص للإدراج، بما يسهم في تلبية الاحتياجات التمويلية، وزيادة عدد الطروحات، ورفع مستويات السيولة في السوق الموازية، كما توفر التعديلات للمستثمرين فرصة الوصول إلى شركات غير مدرجة كان من الصعب الاستثمار فيها مباشرة. وتتضمن التعديلات، بحسب البيان؛ تنظيم شروط ومتطلبات تسجيل وطرح أسهم شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة في السوق الموازية، ومن أبرزها أن تكون الشركة مؤسسة من قبل راع، وأن تكون أسهمها قابلة للاسترداد بناءً على خيار المساهمين. وأتاحت التعديلات للمساهم الحق في استرداد أسهمه

بورصات خليجية

بورصة دبي : القيمة السوقية تتراجع 3.4 مليار درهم

4.84% . كما شهد سهم «دريك آند سكل» تداولات بحجم 8.674 مليون سهم بنسبة 4.20%، بينما حل سهم «ديوا» خامساً بحجم 7.928 مليون سهم بنسبة 3.84% . وشهدت قطاعات سوق دبي المالي تراجعاً جماعياً بنهاية التداولات، باستثناء قطاع الاتصالات الذي خالف الاتجاه العام مرتفعاً بنسبة 0.99% عند مستوى 1713.24 نقطة. وفي المقابل، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية التراجعات بنسبة 1.45%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 1.33%، ثم قطاع المواد بنسبة 1.11% . كما انخفض قطاع المرافق العامة بنسبة 0.84%، والقطاع المالي بنسبة 0.53%، فيما سجل قطاع العقارات تراجعاً بنسبة 0.38%، وقطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 0.62% . وقد انعكس هذا الأداء السلبي لغالبية القطاعات على مؤشر السوق العام الذي تراجع بنسبة 0.81% . وانخفضت القيمة السوقية لأسهم سوق دبي المالي بنهاية تداولات الخميس بنسبة 0.387%، لتصل إلى 899.763 مليار درهم مقابل 903.255 مليار درهم في جلسة الأربعاء. وتعكس هذه الأرقام خسائر سوقية بلغت قيمتها 3.492 مليار درهم، مدفوعة بعمليات البيع التي شملت معظم القطاعات الرئيسية والأسهم القيادية خلال الجلسة.

في مقدمة الارتفاعات بنسبة بلغت 6.57%، تلتها شركة «الخليج للملاحة القابضة» التي صعدت بنسبة 5.35%، كما سجل سهم «بي اتش إم كابيتال» نمواً بنسبة 5.04% . واستحوذت 5 أسهم قيادية على 79.99% من سيولة السوق الإجمالية، بنحو 750.909 مليون درهم، بقيادة «إعمار العقارية» التي اقتنصت 52.67% من التداولات بقيمة 494.041 مليون درهم. وجاءت «إعمار للتطوير» ثانياً بقيمة 102.926 مليون درهم بنسبة 10.97%، تلاها «بنك الإمارات دبي الوطني» بقيمة 70.357 مليون درهم بنسبة 7.50%، و«بنك دبي الإسلامي» بقيمة 47.998 مليون درهم بنسبة 5.12%، وأخيراً شركة «سالك» بقيمة 35.585 مليون درهم بنسبة 3.79% . كما استحوذت 5 أسهم قيادية على ما نسبته 41.14% من إجمالي حجم التداول في سوق دبي المالي، حيث بلغت تداولاتها مجتمعة 85.014 مليون سهم. تصدر سهم «إعمار العقارية» القائمة بحجم تداول بلغ 40.185 مليون سهم، مستحوذاً بمفرده على 19.45% من إجمالي أحجام السوق. وجاء سهم «طلبات» في المرتبة الثانية بحجم 18.211 مليون سهم بنسبة 8.81%، تلاه سهم «الاتحاد العقارية» بحجم 10.014 مليون سهم بنسبة

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات جلسة الخميس على تراجع بنسبة 0.611% ليغلق عند مستوى 5510.71 نقطة، فاقداً 33.9 نقطة. يعكس هذا الأداء حالة الترقب والحذر الناتجة عن التطورات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة، والتي ألقّت بظلالها على شهية المخاطرة لدى المستثمرين. ووفق بيانات التداول، سجلت القيمة الإجمالية للتداولات 938.057 مليون درهم، توزعت على 206.630 مليون سهم من خلال 17.416 صفقة. وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة مباشرة على أسهم شركة الاتحاد العقارية بقيمة 22 مليون درهم، شملت 31.1 مليون سهم (ما يعادل 0.7% من رأس مال الشركة) بسعر 0.706 درهم للسهم الواحد. وعلى مستوى حركة الأسهم، انخفضت أسعار 35 شركة مقابل ارتفاع 10 شركات فقط، بينما استقرت 7 شركات عند مستويات إغلاقها السابقة. تصدرت قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً في سوق دبي المالي كل من شركتي «الصناعات الوطنية القابضة و»الأغذية المتحدة» بنسبة انخفاض بلغت 4.74% لكل منهما، يليهما سهم شركة «شعاع كابيتال» الذي تراجع بنسبة 4.37% . في المقابل، جاءت أسهم «الإمارات ريم للاستثمار»



مؤشر بورصة مسقط يرتفع بنسبة 0.57%

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، بنسبة 0.57%؛ ليغلق عند مستوى 8,235.84 نقطة، رابحاً 45.54 نقطة عن مستوياته بجلسة الأربعاء. ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها الخدمات بنسبة 1.62%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم العنقاء للطاقة القيادي بنسبة 8.13%، وارتفع سهم السوادي للطاقة القيادي بنسبة 6.8% . وارتفع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.35%، يليه سهم ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القيادي المرتفع بنسبة 5.29%، وارتفع سهم المدينة تكافل القيادي بنسبة 2.4% . وكان الصناعة أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.25%، مع صدارة سهم ظفار للأغذية والاستثمار القيادي للرابحين بنسبة 9.87%، وارتفع سهم جلفار للهندسة والمقاولات القيادي بنسبة 6.21% . وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم مسندم للطاقة على المتراجعين بنسبة 7.04% . وارتفع حجم التداولات بنسبة 31.78% إلى 249.69 مليون ورقة مالية، مقابل 189.48 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 30.87% إلى 77.81 مليون ريال، مقارنة بنحو 59.46 مليون ريال جلسة الأربعاء. وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 107.36 مليون سهم، بقيمة 24.52 مليون ريال.

بورصة قطر محصلة أسبوعية خضراء بنسبة 0.66%

اختتمت بورصة قطر تعاملات الخميس باللون الأحمر، متأثرة بتراجع جماعي لقطاعات البورصة السبع. انخفض المؤشر العام بنسبة 0.42% ليصل إلى النقطة 10227.18، فاقداً 43.51 نقطة عن مستوى الأربعاء. تراجعت التداولات أمس، إذ بلغت السيولة 341.64 مليون ريال مقابل 655.31 مليون ريال الأربعاء، وسجلت البورصة أحجام تداول بـ128.50 مليون سهم مقارنة بـ237.26 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 26.38 ألف صفقة، بدلاً من 36.33 ألف صفقة الأربعاء. أثر على البورصة تراجع قطاعاتها السبع في مقدمتها العقارات بواقع 1.35% . وبشأن الأسهم، فمن بين 42 سهماً متراجعاً تصدر سهم بنك الدوحة القائمة الحمراء بـ7.03%، فيما ارتفع سعر 12 سهماً على رأسها «مينة» بواقع 0.77%، واستقر سهم وحيد. جاء سهم «قامكو» المنخفض 1.17% في مقدمة نشاط الكميات بنحو 24.57 مليون سهم، والسيولة بـ35.21 مليون ريال. سجلت بورصة قطر محصلة أسبوعية خضراء، تزامناً مع انتهاء فترة الإفصاح السنوي للبيانات المالية لشركات السوق وتسجيلها ارتفاعاً في الأرباح. ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.66% ليصل في ختام تعاملات أمس إلى 10227.18 نقطة، رابحاً 66.85 نقطة عن مستواه بختام تعاملات الأسبوع الماضي يوم 26 مارس 2026. وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع الحالي 604.86 مليار ريال، بزيادة 0.70% قياساً بمستواها البالغ 600.61 مليار ريال في ختام الأسبوع المنصرم. وسجلت البورصة سيولة بقيمة 2.47 مليار ريال، موزعة على 858.73 مليون سهم و147.82 ألف صفقة. دعم الأداء الأسبوعي للبورصة إقرار مصرف قطر المركزي مجموعة تدابير احترازية لدعم الاقتراض في البلاد وذلك في ضوء التطورات الجيوسياسية القائمة، فضلاً عن ارتفاع أرباح الشركات المدرجة في البورصة باستثناء شركة الفالح التعليمية بأكثر من 3% خلال 2025 إلى 53.3 مليار ريال، مقابل 51.7 مليار ريال في 2024. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع أداء 5 قطاعات في مقدمتها البنوك والخدمات المالية بنحو 0.91%، فيما تراجع قطاعا الخدمات والسلع الاستهلاكية والتأمين بنحو 1.58% و0.09% على التوالي. ومن بين 31 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «الخليج للتأمين التكافلي» القائمة بـ6.38%، بينما تراجع سعر 21 سهماً على رأسها «مقدام» بـ14.19%، واستقر سعر سهمين. وتصدر بنك الدوحة نشاط السيولة بقيمة 263.41 مليون ريال، بينما جاء «قامكو» على رأس الكميات بـ91.63 مليون سهم.

بورصة البحرين إغلاق الأسبوع على تراجع بنسبة 0.66%

بـ1.14% وبييون بـ0.21%.
وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول
414.48 ألف سهم بسعر 0.203 دينار للسهم، تلاه سهم بيت
التمويل الكويتي بتداول 120.57 ألف سهم بسعر 2.58 دولار
للسهم.

794.83 ألف سهم بقيمة 238.57 ألف دينار، توزعت على 84
صفقة.
وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم بنك البحرين والكويت
بـ3.85%، تلاه سهم ايه بي إم تيرمينالز البحرين بـ 2%،
والمؤسسة العربية المصرفية بـ1.85%، وألمنيوم البحرين

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الخميس، على
تراجع بضغط قطاعات المال والمواد الأساسية والاتصالات
و الصناعات.
ومع ختام تعاملات الأمس، انخفض المؤشر العام بنسبة
0.66%، إلى مستوى 1889 نقطة، وسط تعاملات بحجم

الأميري AL AMIRI محلات

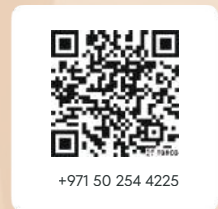
قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUAЕ



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

تراجع العقود الآجلة للأسهم الأمريكية وعقود ناسدك تنخفض 1.5%

في «وول ستريت»، كانت مدفوعة بعمليات شراء لاقتناص الصفقات في قطاع التكنولوجيا. وعلى صعيد أسهم الشركات، تألقت «جلوبال ستار» للاتصالات الفضائية بقفزة بلغت 16% لتلامس أعلى مستوياتها في 18 عاماً، إثر تسريبات أوردتها «فاينانشال تايمز» حول محادثات استحواذ تجريها شركة «أمازون».

وفي خطاب من البيت الأبيض، أكد ترامب عزم واشنطن توجيه ضربات قاسية ل طهران خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة لتحديد قدراتها النووية، مجدداً تهديده باستهداف البنية التحتية للكهرباء. وأدت هذه التهديدات، المترافقة مع إصراره على عدم التدخل لفتح مضيق هرمز، إلى قفزة في أسعار النفط بأكثر من 5%، وسط نفى إيراني قاطع لطلب التهينة. وجاءت هذه الانتكاسة لتبديد مكاسب استمرت ليومين

هبطت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الخميس، لتبديد مكاسبها الأخيرة بعد تصريحات للرئيس دونالد ترامب توعد فيها بتصعيد العمليات العسكرية ضد إيران. وانخفضت عقود «ناسداك 100» بنسبة 1.5%، بينما تراجعت عقود «إس أند بي 500» و«داو جونز» بنحو 1.2% و1% على التوالي، في رد فعل سريع قوض آمال الأسواق بوقف قريب لإطلاق النار.



تراجع الأسهم الأوروبية مدفوعة بحدة تضاعد التوترات الجيوسياسية

تجاوز خام برنت مستوى 107 دولارات للبرميل بزيادة فاقت 6%، ليواصل سلسلة مكاسبه القياسية التي تخطت 60% خلال مارس الماضي. على صعيد آخر، تفاعلت الأسواق مع تسريبات باعتزام إدارة ترامب فرض رسوم جمركية جديدة على شركات الأدوية التي ترفض خفض أسعارها محلياً، بينما تتجه أنظار قطاع الطاقة نحو محادثات متقدمة تجريها شركة «شل» لتطوير حقول غاز عملاقة في فنزويلا.

هو مؤشره بنسبة 2.8%، متجهاً لتسجيل أسوأ أداء يومي له منذ الثالث من فبراير. وجاءت هذه الانتكاسة كرد فعل مباشر على الخطاب الحازم للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي توعد فيه بتوجيه ضربات قاسية لإيران خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، مما بدد مكاسب الجلسة السابقة وألقى بظلاله السلبية على الأسواق الآسيوية والعقود الآجلة الأمريكية. وترافق هذا التراجع مع قفزة في أسعار النفط، حيث

انخفضت الأسهم الأوروبية خلال تداولات أمس الخميس، بعد أن جدد تضاعد المخاوف من اتساع رقعة الحرب بين الولايات المتحدة وإيران حالة الذعر في الأسواق العالمية. وهبط المؤشر الأوروبي «ستوكس 600» بنسبة 0.9%، لتستقر معظم القطاعات والبورصات الإقليمية الكبرى في المنطقة الحمراء. وكان قطاع التكنولوجيا هو الخاسر الأكبر، حيث

بورصات عالمية

موجة التراجعات في الأسواق المالية
تشمل الأسهم الآسيوية

شنغهاي المركب بنسبة 0.7% و0.5% على التوالي، بينما أدت خسائر متجددة في قطاع التكنولوجيا إلى هبوط مؤشر «هانغ سنغ» بنسبة 1%. وتراجع مؤشر «إيه إس إكس 200» الأسترالي بنسبة 1.1%، رغم تجاوز بيانات الميزان التجاري لشهر فبراير التوقعات، والتي أظهرت زيادة كبيرة في الصادرات. كما انخفض مؤشر «ستريتس تايمز» في سنغافورة بنسبة 0.7%، بينما تراجعت عقود مؤشر «نيفتي 50» الهندي الآجلة بنسبة 1.6%. وارتفعت أسعار النفط بما يصل إلى 5% بعد تصريحات ترامب، حيث لم تر الأسواق أي انفراجة في اضطرابات أسواق الطاقة المستمرة. ويُعد مضيق هرمز مصدرًا رئيسيًا لشحنات النفط والغاز لعدة اقتصادات آسيوية كبرى. ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي ارتفاعات أسعار النفط إلى زيادة التضخم خلال الأشهر المقبلة، وهو اتجاه قد يدفع البنوك المركزية العالمية الكبرى إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشددًا.

نحو المستويات المتدنية التي سُجلت في مارس. لكن شهية المخاطرة تراجعت سريعًا بعد أن قال ترامب إن الولايات المتحدة ستصعد عملياتها العسكرية ضد إيران خلال الأسبوعين إلى الثلاثة أسابيع المقبلة، مما بدد الآمال السابقة بشأن تهدئة النزاع. وأضاف ترامب أن الولايات المتحدة ستضرب إيران «بقوة شديدة للغاية» في الأسابيع المقبلة، ودعا طهران إلى قبول وقف إطلاق النار أو مواجهة ضربات أمريكية تستهدف البنية التحتية للكهرباء. وفيما يتعلق بمضيق هرمز، أشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة لن تسعى لإعادة فتح الممر، ودعا الدول التي تعتمد عليه إلى شراء النفط من الولايات المتحدة أو إعادة فتحه بنفسها. كما تراجعت الأسواق الآسيوية الأوسع اليوم الخميس، متخلية عن مكاسبها بعد انتعاش قوي في الجلسة السابقة. وانخفض مؤشر «سي إس آي 300» الصيني ومؤشر

انخفضت الأسهم الآسيوية، الخميس، متراجعة عن مسارها بعد بداية قوية لشهر أبريل، وذلك بعدما أشار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى تصعيد في الحرب مع إيران خلال الأسبوعين إلى الثلاثة أسابيع المقبلة. وكان مؤشر «كوسبي» في كوريا الجنوبية الأسوأ أداءً بعد تسجيل مكاسب قوية في الجلسة السابقة، بينما سجلت الأسهم اليابانية أيضًا خسائر كبيرة. وكانت الأسواق الإقليمية قد استمدت في البداية بعض الإشارات الإيجابية من جلسة قوية في «وول ستريت». لكن عقود مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» الآجلة تراجعت بأكثر من 1% بعد تصريحات ترامب. كان مؤشر «كوسبي» الكوري الجنوبي الأسوأ أداءً في آسيا، حيث انخفض بنسبة 3.7%، بينما تراجع مؤشر «نيكاي 225» الياباني ومؤشر «توبكس» بنسبة 2% و1.2% على التوالي. وعكست الأسهم اليابانية والكورية الجنوبية إلى حد كبير انتعاشًا قويًا شهدته في الجلسة السابقة، لتعود مجددًا

الأجانب يتخلصون من أسهم اليابان
بأسرع وتيرة منذ 2005

الأجل بقيمة 2.65 تريليون ين وأخرى قصيرة الأجل بقيمة 4.16 تريليون ين. وفي المقابل، أظهر المستثمرون اليابانيون توجهًا مغايرًا؛ حيث أضافوا صافي 140.6 مليار ين من الأسهم الأجنبية، مواصلين سلسلة مشترياتهم للأسبوع السادس على التوالي في محاولة لتنويع محافظهم بعيداً عن تقلبات السوق المحلي. ومع ذلك، قام هؤلاء المستثمرون ببيع سندات أجنبية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بقيمة إجمالية تجاوزت التريليون ين، في ظل إعادة تموضع استراتيجي لمواجهة الضغوط التضخمية الناتجة عن أزمة الطاقة العالمية وتداعياتها على أسعار الفائدة والعملات.

يابانية منذ اندلاع الحرب في 28 فبراير إلى نحو 8.35 تريليون ين. كيف بددت التوترات الجيوسياسية آمال المستثمرين؟ تراجعت الأسواق بحدّة يوم الخميس مع تصاعد وتيرة القلق من اتساع رقعة الصراع خاصة بعد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي لوح فيها بضربة عسكرية «قوية للغاية» ضد إيران خلال أسابيع، ما بدد آمال المستثمرين في التوصل لجدول زمني قريب لإنهاء النزاع. ولم تقتصر عمليات الهروب على الأسهم فقط، بل امتدت لتشمل السندات اليابانية التي واجهت تدفقات خارجة ضخمة بلغت 6.81 تريليون ين، وهي الأكبر منذ ديسمبر 2022، حيث تخلّى الأجانب عن سندات طويلة

سجلت الأسهم اليابانية أضخم تدفقات خارجة للصناديق الأجنبية منذ عقدين خلال الأسبوع المنتهي في 28 مارس، حيث أدّى الارتفاع الحاد في أسعار النفط مدفوعاً بحرب الشرق الأوسط إلى تزايد المخاوف من ضعف النمو العالمي وتراجع أرباح الشركات. تحطيم الأرقام القياسية.. مبيعات الأجانب تبلغ ذروتها في عقدين وبحسب بيانات وزارة المالية اليابانية، قام المستثمرون الأجانب ببيع صافي 4.45 تريليون ين (نحو 27.92 مليار دولار) من الأسهم اليابانية، في أكبر عملية بيع أسبوعية صافية منذ بدء رصد الإحصاءات في يناير 2005، لتصل القيمة الإجمالية لما تخلص منه الأجانب من أسهم

بومبي ودلهي وأحمد آباد و كوتشين

الشطبي: «الكويتية» تستأنف رحلاتها المجدولة من وإلى الهند اعتباراً من 5 أبريل الجاري

الحجز متاح عبر مركز الاتصال 171 والواتساب ومكاتب المبيعات

المتاحة لبدء استقبال طلبات السفر ومن ثم توفير رحلات للمسافرين على وجهات محددة، لافتاً بالوقت ذاته إلى أن الشركة قامت بتوفير خدمة تقديم طلب إصدار التأشيرة إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة للمقيمين بشرط الحجز المسبق على رحلات الخطوط الجوية الكويتية.

وبين أن الخطوط الجوية الكويتية وبالتعاون مع الخياران مول، ستقوم بتقديم عروض حصرية للمسافرين لعدد من العلامات التجارية المتوفرة بالخيران مول مما يتيح الفرصة لهم للتسوق قبل المغادرة وبأسعار مميزة.

واختتم الشطبي أن الشركة تعمل بشكل متواصل مع الجهات المعنية داخل وخارج دولة الكويت لتأمين أفضل الحلول التشغيلية، مشدداً على أن سلامة وأمن المسافرين وأطقم الطائرات تمثل أولوية قصوى للناقل الوطني.

هذا وقد أتاحت الخطوط الجوية الكويتية الحجز للمسافرين الراغبين بالسفر عبر مركز اتصال خدمة العملاء 171 أو خدمة الواتساب على الرقم 009651802050، بالإضافة إلى مكاتب مبيعات الخطوط الجوية الكويتية.



عبد الوهاب إبراهيم الشطبي

إضافة وجهات جديدة على جدول الرحلات اليومي بجانب العديد من الوجهات الأخرى الهامة خاصة في ظل الظروف الراهنة، ولتغطية الطلب المتزايد في السوق المحلي وبما يعكس التزام الشركة بتلبية احتياجات المسافرين.

وذكر الشطبي أن الخطوط الجوية الكويتية تواصل تنفيذ خططها التشغيلية بكفاءة عالية لضمان انسيابية حركة السفر، مشيراً إلى أنها سعت في الآونة الأخيرة لتجهيز كافة الامكانيات والآليات

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن استئناف إطلاق رحلاتها المجدولة إلى كل من بومبي ودلهي وأحمد آباد وكوتشين في جمهورية الهند عبر مطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، وذلك بعد نقل الركاب براً عبر منفذ النويصيب، حيث سيبدأ التشغيل إلى أحمد آباد اعتباراً من يوم 5 أبريل بواقع رحلة أسبوعياً يوم الأحد، وإلى كوتشين اعتباراً من يوم 6 أبريل بواقع رحلتان بالأسبوع يومي الاثنين والأربعاء، وإلى دلهي اعتباراً من 7 أبريل بواقع رحلة أسبوعياً يوم الثلاثاء، وإلى بومبي اعتباراً من 10 أبريل بواقع رحلة أسبوعياً يوم الجمعة.

ويأتي ذلك ضمن سلسلة الوجهات التي أطلقتها الشركة مؤخراً عبر الدمام، والتي تشمل لندن والقاهرة وإسطنبول ولاهور وعمّان، ليصبح إجمالي الوجهات التي تشغلها الخطوط الجوية الكويتية هي 9 وجهات.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف الكابتن / عبد الوهاب إبراهيم الشطبي: «يسر الخطوط الجوية الكويتية الإعلان عن استئناف رحلاتها إلى جمهورية الهند لتستمر خطة الناقل الوطني في

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



SINCE 2015

www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

مع التركيز على الشباب من رواد الأعمال

بنك الكويت الوطني - مصر يحصل على قرض بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر



ياسر الطيب: توقيع اتفاقية هذه الحزمة التمويلية الجديدة تأتي استكمالاً للتعاون المثمر بين بنك الكويت الوطني - مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية منذ عام 2015

فرانسيس ماليج: تؤكد هذه الحزمة التزامنا بتعزيز قطاع خاص أكثر شمولا في مصر

وقد تم توقيع عقد القرض ضمن فعاليات النسخة الثالثة من المؤتمر رفيع المستوى للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية «مسارات نحو باريس 2026»، استكمالاً لنجاح فعالياته السابقة في فيينا (2023) وأنطاليا (2024). وقد حضر المؤتمر عدد من كبار ممثلي المؤسسات المالية والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية والمستثمرين وأسواق رأس المال وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، وحضر من جانب بنك الكويت الوطني - مصر، كلاً من السيد ياسر الطيب - نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، والسيد وليد السيوفي - عضو مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب، والسيد كريم كمال - رئيس قطاع الوظائف المساندة وقطاع الاستدامة والتمويل المستدام.

ويهدف هذا المؤتمر لتعزيز الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ في جميع أنحاء مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وتعد مصر عضواً مؤسساً في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، الذي استثمر أكثر من 14.3 مليار يورو في البلاد من خلال 222 مشروعاً منذ بدء عملياته هناك عام 2012.

وأعرب الطيب عن خالص تقديره للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وللاتحاد الأوروبي على دعمهما المتواصل ومساهمتهما القيّمة في تنمية الاقتصاد المصري. من جانبه قال فرانسيس ماليج - العضو المنتدب للمؤسسات المالية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: «تمثل حزمة التمويل الجديدة هذه علامة فارقة أخرى في شراكتنا طويلة الأمد مع بنك الكويت الوطني - مصر، وذلك لمواصلة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، التي تُعد عماد الاقتصاد المصري. كما سيدعم برنامج «الشباب في عالم الأعمال» الاقتصاد المصري من خلال توفير التمويل للشركات التي يقودها الشباب، والتي لا تزال تعاني من نقص التمويل. وبفضل الاتحاد الأوروبي، تؤكد هذه الحزمة التزامنا المشترك بتعزيز قطاع خاص أكثر شمولا في المنطقة».

ويعد بنك الكويت الوطني - مصر شريكاً للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية منذ عام 2015، عندما قدم EBRD قرضاً بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لبنك الكويت الوطني - مصر بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح تسهيلات تمويل تجاري.

حصل بنك الكويت الوطني - مصر على حزمة تمويلية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والاتحاد الأوروبي بهدف تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم رواد الأعمال الشباب.

تتضمن الحزمة الجديدة قرضاً بقيمة 30 مليون دولار أمريكي سيعيد بنك الكويت الوطني - مصر إقراضه للمشاريع المحلية الخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقرضاً آخر بقيمة 20 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج «الشباب في الأعمال» التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الشمول المالي للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة في مصر، والذي سيعيد بنك الكويت الوطني - مصر إقراضه للمشاريع المحلية الخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يديرها أو يمتلك أغلبية أسهمها رواد أعمال تقل أعمارهم عن 35 عاماً، مع التركيز على المناطق الريفية ودعم ريادة الأعمال النسائية.

وسيُكمّل مكون قرض برنامج «الشباب في الأعمال» التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حافز نقدي يصل إلى 10% للمقترضين الفرعيين من المؤهلين للحصول على القرض، يُقدمه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الشمول المالي للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة في مصر. وسيتضمن حزمة تعاون فني شاملة لمساعدة بنك الكويت الوطني - مصر في تنفيذ البرنامج والتسويق والتوعية العامة.

ويعد هذا التعاون هو الثاني من نوعه بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الكويت الوطني - مصر في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب من رواد الأعمال، وذلك بعد حزم التمويل الناجحة التي وقّعت بين المؤسستين في عام 2022.

وبهذه المناسبة قال ياسر الطيب نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الكويت الوطني مصر: «يسرنا تعزيز شراكتنا مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال توقيع هذه الحزمة التمويلية الجديدة، وذلك استكمالاً للتعاون المثمر بيننا والممتد منذ عام 2015.

وأضاف الطيب أن هذا التمويل سيمكننا من توسيع نطاق حلولنا المالية لدعم الشركات المحلية وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، بما يتماشى مع تطلعات بنك الكويت الوطني - مصر للسوق المصري وأولوياته التنموية، كما سيعزز قرض «الشباب في مجال الأعمال» قدرتنا على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب من خلال تحسين فرص حصولها على التمويل اللازم.

إطلاق رحلات إلى مادوراي وغوا عبر الدمام

طيران الجزيرة تربط الكويت الآن بـ16 مدينة في الهند



طيران الجزيرة تتوسع بشبكاتها



والعودة إلى أعمالهم، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الكويت والهند. وتبقى الهند واحدة من أهم الأسواق الاستراتيجية لطيران الجزيرة، مدعومة بجالية كبيرة وروابط ثنائية قوية بين البلدين. وبخدمة 16 جهة في مختلف أنحاء الهند، تعزز الشركة دورها في ربط المجتمعات وتسهيل حركة القوى العاملة ودعم التجارة وتدفقات الشحن بين البلدين. وفيما تواصل طيران الجزيرة توسيع شبكتها ضمن ظروف تشغيلية معقدة ومتغيرة، يبقى تركيزها واضحاً على تقديم خدمات موثوقة وفي متناول الجميع، مع الحفاظ على استمرارية حركة الأفراد والمجتمعات والروابط الحيوية.

انقطاع، إلى جانب دعم تدفق الشحنات الأساسية إلى الكويت. وقال براشان باسوبااثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: "يُعد إطلاق رحلات إلى مدينتي مادوراي وغوا خطوة جديدة ضمن توسع شبكة وجهات طيران الجزيرة في الهند وذلك في إطار مبادرة «فاندي بهارات» التي تُشكل محوراً أساسياً لعملياتنا خلال هذه الأوضاع. فمن خلال تعزيز حضورنا في الهند مقارنة بما كان عليه قبل فترة التحديات، تعكس طيران الجزيرة حجم الطلب والتزامها بالحفاظ على استمرارية الربط الحيوي، إذ يأتي ذلك في ظل أهمية تمكين السفر خلال هذه المرحلة للم شمل المسافرين بعائلاتهم

أعلنت طيران الجزيرة اليوم عن خطين جديدين إلى كل من مادوراي وغوا في الهند لتواصل تعزيز الربط الجوي بين الكويت والهند ويرتفع عدد الوجهات التي تخدمها في الهند إلى 16 مدينة وذلك عبر مطار الدمام في المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة الاستثنائية. وسيتم تشغيل الوجهات الجديدة عبر نموذج عمليات يعتمد على التشغيل من مطارين في المملكة العربية السعودية، بما يضمن استمرارية السفر وشحن السلع رغم التحديات التشغيلية الحالية. ويواصل هذا الممر المتكامل الذي يجمع بين النقل الجوي والبحري توفير بديل موثوق وفعال، يتيح استمرار رحلات المسافرين دون

عطائورات

مقاميس

maqames - perfume

55205700



استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



وزير التجارة أسامة بودي يصدر قرارا لدعم التكاليف الإضافية واستمرار إمدادات السلع

10 مارس/ آذار.

وتابعت «التجارة» أن الشركات الراغبة في الحصول على الدعم تلتزم بتقديم طلب مكتمل عبر البوابة الإلكترونية للوزارة، يتضمن نوع السلعة وكميتها ومصدرها ومسار الشحن ووسيلة النقل البديلة، وبيانا مقارنا بالتكاليف وأسعار البيع المحلية قبل وبعد تاريخ 10 مارس/ آذار والفواتير النهائية والمستندات الدالة على اضطراب سلاسل الإمداد، وإقرارا بصحة البيانات وتحمل المسؤولية القانونية عنها.

وأوضحت الوزارة أنه تم تشكيل لجنة مختصة في الوزارة تتولى دراسة طلبات الشركات، والتحقق من أسباب زيادة التكاليف، ومراجعة المستندات، وفواتير الموردين والتحقق من وصول الشحنات ومطابقتها.

وتم تكليف الشركة الكويتية للتموين بتنفيذ الصرف، وسداد التكاليف الإضافية المستحقة بناء على كتاب رسمي من الوزارة بعد اعتماد الوزير، ولا يجوز صرف أي مبالغ مقدما ويتم الصرف بعد وصول السلع والتحقق من التكاليف الفعلية مع خضوع جميع العمليات للرقابة والتدقيق وفقا للضوابط المعتمدة.

وشددت الوزارة على مسؤوليتها اعتماد الاستحقاق فيما تتولى الشركة الكويتية للتموين تنفيذ الصرف، مشيرة إلى أنه لها والجهات الرقابية المختصة حق مراجعة كل المستندات والسجلات ذات الصلة بعمليات الدعم في أي وقت.

وأكدت على التزام الشركات المستوردة بتثبيت أسعار بيع السلع المذكورة، ومنع تصديرها للخارج إلا بموافقة الوزير، كما تلتزم الشركات أيضا بتقديم تقارير دورية عن أسعار البيع وكميات المخزون، وللوزارة اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من الالتزام بالأسعار المقررة بما في ذلك إجراء زيارات ميدانية أو طلب بيانات تفصيلية عن حركة البيع.

وبينت «التجارة» أنه في حال ثبوت مخالفة الشركة المستوردة لأي نص في هذا القرار يتم استرداد كامل قيمة الدعم منها، وتستبعد من الدعم مستقبلا مع عدم الإخلال بالجزاءات القانونية الأخرى المقررة قانونا، على أن يبدأ العمل بذلك القرار من تاريخ صدوره ويستمر حتى 30 يونيو وينشر في الجريدة الرسمية وعلى المختصين كل فيما يخصه تنفيذ أحكامه.



أسامة بودي

إقرار وتعهد رسمي بعدم رفع أسعار البيع محليا خلال فترة الاستفادة من الدعم وحتى بيع كامل المخزون المستورد.

وغيرت التكاليف الإضافية بأنها أي زيادة على تكلفة السلعة أو نقلها باستخدام مسارات أو وسائل نقل بديلة بسبب اضطراب سلاسل الإمداد المعتادة المؤدية إلى دولة الكويت مقارنة بالتكاليف السابقة، فيما المقصود بالتكاليف السابقة تكلفة السلعة أو النقل الفعلية وفقا لآخر سند مالي قبل تاريخ 10 مارس/ آذار وأن عبء إثبات الزيادة وسببها يقع على عاتق الشركة.

يشمل الدعم بحسب ما أعلنته الوزارة فرق تكلفة الشحن أو فرق تكلفة المنتج أو كليهما معا؛ بشرط أن تكون الفروق موثقة ومقارنة بالتكاليف السابقة قبل التاريخ المذكور.

وذكرت أن التقلبات التجارية المعتادة لا تشمل التغييرات الطبيعية والدورية في أسعار السلع أو تكاليف النقل في الأسواق العالمية في الحدود المعتادة وفقا للبيانات والأسعار السائدة في الأسواق العالمية خلال الفترة السابقة على تاريخ

أصدر وزير التجارة والصناعة أسامة بودي، قرارا وزاريا؛ لدعم التكاليف الإضافية، وذلك لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية وتدفقها إلى الكويت دون انقطاع وتثبيت أسعارها في السوق المحلي.

يقضي القرار بتولي الوزارة دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة؛ لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى الكويت في الحالات الاستثنائية، التي يترتب اضطراب وتعطل مسارات الإمداد البحري أو البري أو الجوي المؤدية إلى البلاد، بما يستلزم استخدام مسارات أو وسائل نقل بديلة.

وتقتصر الاستفادة من القرار بحسب «كونا» على السلع الأساسية، وهي: الأرز، والطحين، والعسل، والزيوت النباتية، والسكر، والدجاج الكامل المجمد، ومعجون الطماطم، وحليب الأطفال أقل من سنتين، وحليب البودرة، والمعلبات وهي: الفول، والحمص، والتونة، والذرة، والبالزلاء، والفاصوليا، والمياه المعبأة.

ومنح القرار الوزير الحق في دعم أي سلع أخرى متى اقتضت المصلحة العامة ذلك، وبما يحقق استقرار السوق، وضمان توفر السلع، وذلك في حدود الاعتمادات المالية المقررة في ميزانية الدولة، علما بأن القرار يسري على طلبات الدعم المقدمة بشأن الشحنات التي تمت أو تتم اعتبارا من 10 مارس/ آذار الماضي. ولا يجوز وفق القرار صرف الدعم إلا بعد التحقق من توافر شروط مجتمعة، والتي تتضمن على أن تكون السلعة من السلع الأساسية المحددة، وأن تكون الشركة حاصلة على ترخيص تجاري سار يتوافق نشاطه مع السلع المستوردة وسبق لها استيرادها.

كما تتضمن الشروط أن تترتب على اضطراب مسارات الإمداد زيادة مباشرة، ومثبتة في تكلفة المنتج أو تكاليف النقل والشحن مقارنة بالتكاليف المعتادة السابقة، وأن تكون زيادة التكلفة خارجة عن إرادة الشركة، وغير ناتجة عن تقصير أو سوء إدارة أو قرارات تجارية يمكن تفاديها.

يأتي ذلك إلى جانب أن يكون الدعم ضروريا لضمان استمرار تدفق السلع الأساسية للسوق المحلي دون انقطاع، مع تقديم

عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



الودائع المصرفية بالسعودية تتجاوز مستوى 3 تريليونات ريال

في المملكة بواقع 681.68 مليار ريال، مقابل 517.18 مليار ريال تملكها الهيئات الحكومية. كما ارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 20.65% وبما يعادل 60.64 مليار ريال بنهاية شهر فبراير/ شباط 2026م لتصل إلى 354.33 مليار ريال، مقابل 293.68 مليار ريال في الشهر ذاته من العام الماضي.

وتتكون الودائع الأخرى شبه النقدية من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

وارتفعت قيمة الودائع المصرفية في المملكة خلال عام 2025م بواقع 233.43 مليار ريال، وبنسبة 8.67% مقارنة مع حجمها بنهاية العام السابق.

ووصل حجم الودائع في القطاع المصرفي إلى 2.926 تريليون ريال بنهاية عام 2025م، مقابل 2.692 تريليون ريال بنهاية العام 2024م.

ريال مقارنة مع قيمتها بنهاية شهر يناير/ كانون الثاني والبالغة خلاله 2.973 تريليون ريال، لتزيد بنسبة 2.3%.

وجاءت الزيادة في قيمة الودائع المصرفية في المملكة بنهاية فبراير/ شباط 2026م؛ نتيجة ارتفاع قيمة الودائع تحت الطلب إلى 1.488 تريليون ريال، مقابل 1.470 تريليون ريال في نهاية الشهر المماثل من العام الماضي؛ لتزيد بنحو 1.2% وبما يعادل 17.73 مليار ريال.

وتبلغ قيمة الودائع تحت الطلب المملوكة للشركات والأفراد 1.174 تريليون ريال، مقابل 314 مليار ريال للهيئات الحكومية كما في نهاية فبراير/ شباط 2026م.

وبالمثل، ارتفعت قيمة الودائع الزمنية والادخارية إلى 1.199 تريليون ريال بنهاية فبراير/ شباط الماضي، مقابل 1.032 تريليون ريال في نهاية الشهر نفسه من العام 2025؛ لتزيد بواقع 167.14 مليار ريال وبنسبة 16.2% على أساس سنوي. وبحسب بيانات «ساما»، تملك الشركات والأفراد أغلب الودائع الادخارية

ارتفعت قيمة الودائع المصرفية في المملكة العربية السعودية بنهاية شهر فبراير 2026 للشهر الرابع على التوالي، لتتجاوز مستوى الـ 3 تريليونات ريال للمرة الأولى على الإطلاق.

وزادت قيمة الودائع المصرفية في المملكة بنهاية فبراير الماضي بواقع 245.52 مليار ريال، وبنسبة 8.78% مقارنة مع حجمها بنهاية الشهر ذاته من عام 2025م، بحسب بيانات صادرة عن البنك المركزي السعودي «ساما».

ووصل حجم الودائع في القطاع المصرفي السعودي إلى 3.041 تريليون ريال بنهاية فبراير 2026م، وهي المرة الأولى التي تتجاوز فيها حجم الودائع مستوى 3 تريليون ريال، مقابل 2.796 تريليون ريال بنهاية الشهر نفسه من العام الماضي.

وعلى أساس شهري، ارتفعت قيمة الودائع المصرفية في شهر فبراير/ شباط الماضي بواقع 68.41 مليار



السعودية.. إقراض البنوك للقطاع الخاص يرتفع بنهاية فبراير للشهر الـ 26 على التوالي

تريليون ريال بنهاية الشهر ذاته من عام 2025م؛ ليزيد بنسبة 9.01% وبما يعادل 254.88 مليار ريال.

وتضمن الائتمان المصرفي قروضاً وسلفاً وسحوبات على المكشوف بقيمة 3.060 تريليون ريال بنهاية فبراير/ شباط الماضي؛ وهو أعلى مستوى تصل إليه على الإطلاق، مقابل 2.808 تريليون ريال بنهاية الشهر نفسه من عام 2025م؛ ليرتفع بنسبة 8.97% وبما يعادل 251.98 مليار ريال على أساس سنوي.

واشتمل الائتمان أيضاً على كمبيالات مخصومة بقيمة 22.73 مليار ريال بنهاية فبراير/ شباط 2026م، مقابل 19.83 مليار ريال في نهاية الشهر ذاته من العام الماضي؛ ليرتفع بنسبة 14.6%.

وبلغت قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة 108.26 مليار ريال بنهاية فبراير/ شباط الماضي، مقابل 105.12 مليار ريال بنهاية الشهر المماثل من العام 2025م؛ لترتفع بنحو 2.99% على أساس سنوي.

حجم مطلوبات المصارف التراكمية من القطاع الخاص في نهاية فبراير/ شباط 2026م للشهر الـ 26 على التوالي، حيث ارتفعت بنسبة 0.44% وبما يعادل 13.84 مليار ريال عن مستواها في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي والبالغة بنهايته 3.177 تريليون ريال.

وارتفع إقراض البنوك في المملكة للقطاع الخاص خلال العام الماضي بنسبة 10.23% وبما يعادل 292.07 مليار ريال، ليصل إلى 3.147 تريليون ريال، مقارنة مع حجم الإقراض بنهاية عام 2024م والبالغ 2.855 تريليون ريال.

وتشتمل مطلوبات المصارف من القطاع الخاص على كل من الائتمان المصرفي (يضم قروضاً وسلفاً وسحوبات على المكشوف، وكمبيالات مخصومة)، بالإضافة إلى استثمارات في أوراق مالية خاصة.

وبلغ مجموع الائتمان المصرفي بنهاية فبراير/ شباط الماضي 3.083 تريليون ريال، مقابل 2.828

واصل إقراض البنوك السعودية للقطاع الخاص سلسلة ارتفاعاته القياسية؛ حيث استمر بالزيادة في فبراير/ شباط الماضي للشهر السادس والعشرين على التوالي.

وارتفع إقراض البنوك في المملكة للقطاع الخاص بنسبة 8.8% بنهاية فبراير 2026م على أساس سنوي، وبنسبة 258.02 مليار ريال عن حجم الإقراض بنهاية الشهر نفسه من العام الماضي؛ وفقاً لإحصائية أعدها «معلومات مباشر» تستند لبيانات البنك المركزي السعودي «ساما».

ووصل حجم مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بالمملكة إلى 3.191 تريليون ريال بنهاية شهر فبراير/ شباط الماضي؛ وهو أعلى مستوى تاريخي يصل إليه على الإطلاق، فيما كان يبلغ حجمها 2.933 تريليون ريال بنهاية الشهر ذاته من عام 2025م.

وعلى أساس شهري، استمرت سلسلة الزيادة في

النفط يقفز 13% مدعوها باحتمالات مزيد من التعقيدات واستمرار شح الإمدادات



حطمت أسعار النفط حاجز التوقعات اليوم الخميس لتسجل قفزة هائلة بلغت 13%، إثر الخطاب التصعيدي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي توعد فيه بشن هجمات قاسية للغاية ضد إيران خلال الأسابيع القليلة المقبلة، مما بدد الآمال بانفراجة وشيكة للأزمة.

وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 13% لتلامس 113.08 دولاراً للبرميل، فيما ارتفع خام برنت بواقع 8% مسجلاً 109.29 دولاراً. وألقى ترامب باللوم في هذه الارتفاعات على الهجمات الإرهابية التي تشنها طهران ضد ناقلات النفط التجارية، متوعداً بإعادة إيران إلى «العصر الحجري» ما لم تفتح مضيق هرمز، رغم إشارته إلى استمرار القنوات الدبلوماسية.

وفي المقابل، نفت طهران بشدة مزاعم ترامب حول طلبها وقف إطلاق النار، مؤكدة أن مضيق هرمز، الذي يعبر منه حُمس نفط العالم، يقع تحت سيطرة بحريتها بالكامل. ويرى محللون أن واشنطن نفخت يديها فعلياً من مسؤولية تأمين المضيق، تاركة المهمة للدول المستوردة للنفط.

وجاء هذا الخطاب ليقرب الموازين بعد ساعات من تراجع النفط دون 100 دولار إثر تلميحات سابقة لترامب بقرب الانسحاب، لتعود حالة الذعر وتدفع المستثمرين نحو العزوف عن المخاطرة وسط استمرار أزمة طاقة هي الأقسى عالمياً. حذر بنك «يو بي إس» من استمرار المخاطر السعودية لأسعار الطاقة، في وقت تشهد فيه الأسواق موجة ارتفاع جديدة مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مع غياب أي مؤشرات واضحة على قرب انتهاء الحرب في إيران، وهو ما يدفع أسعار النفط نحو مستويات أعلى قد تتجاوز التوقعات.

وشهدت الأسواق اليوم الخميس تراجعاً في مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنحو 1%، بالتزامن مع هبوط العقود الآجلة في «وول ستريت»، بينما قفزت أسعار النفط بشكل ملحوظ، بعد تصريحات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب أشار فيها إلى استمرار العمليات العسكرية في إيران لمدة تتراوح بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع إضافية، دون تقديم جدول زمني واضح لإنهاء النزاع.

الطبيعي المسال العالمية قبل اندلاع الحرب، ما أدى إلى اضطراب كبير في سلاسل الإمداد العالمية.

وقدر البنك أن اضطرابات الإمدادات دفعت مخزونات النفط العالمية إلى متوسطها خلال خمس سنوات بنهاية الشهر الماضي، محذراً من أنه في حال استمرار هذه الاضطرابات، فقد تنخفض المخزونات إلى ما دون الحد الأدنى للنطاق المعتاد بحلول نهاية أبريل نيسان.

سيناريو صعود حاد للأسعار

وأشار باتريكوت إلى أنه مع اقتراب المخزونات من هذه المستويات، من المتوقع أن تواصل أسعار النفط ارتفاعها خلال الشهر الجاري، وقد تتجاوز 150 دولاراً للبرميل في حال عدم حدوث تحسن في تدفقات الإمدادات.

وفي أحدث التداولات، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت إلى نحو 109 دولاراً للبرميل، بزيادة تقارب 8% خلال جلسة اليوم.

توقعات بتمدد الصراع وضغوط على الأسواق

وكانت الأسواق تراهن في وقت سابق على أن يشير ترامب إلى قرب تهدئة العمليات العسكرية، إلا أن التصريحات الأخيرة بددت هذه التوقعات، ما عزز من حالة القلق ودفع المستثمرين لإعادة تسعير المخاطر، خاصة في قطاع الطاقة.

وقال هنري باتريكوت، المحلل لدى «يو بي إس»، إن البنك لا يزال يرى مخاطر صعودية على المدى القريب لأسعار النفط والغاز، مشيراً إلى أن غياب الرؤية بشأن استئناف تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز يمثل عاملاً رئيسياً في استمرار الضغوط.

وأضاف أن استمرار تعطل الإمدادات من هذا الممر الحيوي قد يدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع خلال الفترة المقبلة.

مضيق هرمز في قلب الأزمة

وتشير التقديرات إلى أن إيران أغلقت فعلياً مضيق هرمز، الذي كان يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط والغاز

«بلاك روك» تراهن على هبوط السندات الألمانية مع تصاعد مخاطر التضخم

إلى الضغط على الأسهم وإضعاف أداء أكبر مديري الأموال في العالم.

وعادة ما تسعى صناديق التحوط إلى التفوق على أداء السوق وتحقيق عوائد مرتفعة تبرر الرسوم التي تتقاضاها، إلا أن عدداً من استراتيجياتها تعرض لضغوط خلال الربع الأول من العام الحالي، الذي تراجع فيه مؤشر S&P 500 بنحو 4.6%، فيما انخفض ناسداك 100 بنسبة 4.9%، وجاء ذلك بمثابة ضربة قاسية بعد عام استثنائي حققته صناديق التحوط في 2025.

وحسب تقرير «BlackRock» فإن أوروبا قد تواجه صدمة تضخمية أشد من غيرها بفعل اعتمادها على إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز، إلى جانب اتجاه الحكومات الأوروبية إلى تخفيف أعباء الطاقة على الأسر، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان سياسات الدعم الواسعة التي وسعت العجوزات في الأعوام الماضية. سجلت صناديق التحوط العالمية في مارس أسوأ تراجعاً شهرياً لها منذ يناير 2022، بحسب مذكرة صادرة عن بنك غولدمان ساكس، في وقت أدت فيه التقلبات إثر الحرب

أشارت توقعات «بلاك روك» أن الأسواق لا تسعر بعد بالكامل مخاطر عودة التضخم في أوروبا، ما دفعها إلى تعزيز رهاناتها على هبوط السندات الألمانية، انطلاقاً من توقعات بارتفاع الإنفاق الحكومي على الطاقة والدفاع وزيادة إصدار الديون في الأشهر المقبلة.

كما تراهن «BlackRock» على أن هذه العوامل سترفع عائد السندات الألمانية لأجل 10 سنوات فوق الذروة البالغة 3.13% التي سجلها الأسبوع الماضي.



«فيتش» 4 أبعاد ترسم مستقبل أسواق الدين الخليجية



تسعير أدوات الدين يعكس تصور المستثمر للمخاطر... لا تدهورًا جذريًا في الجدارة الائتمانية

وقال إن قراءة السوق تتطلب دائمًا النظر خلف الأرقام وعدم الاكتفاء بالمؤشرات السطحية، لأن الأرقام المجردة قد تخفي وراءها تحولات في سلوك التمويل وأدوات الوصول إلى السيولة.

النفط فوق 100 دولار لا يحسم وحده اتجاهات الاقتراض

أشار الناظر إلى أن تقييم التأثير الكلي للحرب على توجه الحكومات الخليجية نحو إصدار أدوات الدين لا يزال مبكرًا، وأن الصورة النهائية ستوقف إلى حد كبير على مدى اتساع الحرب وطول أمدها.

وأضاف أن المنطقة شهدت في السابق أزمات جيوسياسية مختلفة، ورغم أنها لم تكن بالحدة نفسها، فإن أسواق الدين غالبًا ما أظهرت ارتدادًا سريعًا واستعادت نشاطها خلال فترة وجيزة.

تنويع التمويل أصبح خيارًا استراتيجيًا للحكومات الخليجية

وأكد الناظر أن أحد أهم التحولات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الـ 5 الماضية هو أن الاقتراض لم يعد مجرد أداة مرتبطة بحركة أسعار النفط، بل أصبح جزءًا من استراتيجية تمويلية أوسع لدى كثير من الحكومات الخليجية.

وأوضح أن العديد من الحكومات في المنطقة، بغض النظر عن ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها، تبنت خلال السنوات الأخيرة نهجًا يقوم على تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط.

وأضاف أن هذا التوجه لا يقتصر على الحكومات فحسب، بل يشمل أيضًا — بدرجات متفاوتة — البنوك والشركات، وإن كانت طبيعة الحاجة التمويلية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر.

وقال إن ما برز بوضوح خلال السنوات الأخيرة هو وجود استراتيجيات تمويل طويلة الأجل لدى الحكومات الخليجية، تستهدف الاستثمار في التواجد داخل الأسواق، والحفاظ على منحنيات العائد، وتنويع قاعدة المستثمرين، بدلًا من التعامل مع الاقتراض كأداة ظرفية ترتبط فقط بمرحلة انخفاض أسعار النفط.

أما في ما يتعلق بالنشاط والإصدارات الجديدة، فقد أشار الناظر إلى أن السوق، وخصوصًا سوق الإصدارات المقومة بالدولار، لم تشهد نشاطًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة.

وأوضح أن هذا التباطؤ انعكس في تراجع الإصدارات الجديدة خلال الأسابيع الماضية، وهو ما يرتبط أيضًا بحالة الترقب السائدة في الأسواق.

قوة بداية العام قد تبقى بعض المؤشرات إيجابية

ورغم التباطؤ الذي شهدته السوق مع تصاعد الحرب، شدد الناظر على أن الصورة الكاملة للربع الأول من العام لا يمكن قراءتها فقط من زاوية الأسابيع الأخيرة، لأن الشهر الأول وجزءًا من الشهر الثاني شهدا أداءً قويًا جدًا.

وقال إن هذه البداية القوية قد تجعل بعض الشرائح داخل السوق تسجل أداءً إيجابيًا عند احتساب نتائج الربع الأول بالكامل.

وأضاف أن سوق الصكوك في دول الخليج قد تظهر استمرارية في الارتفاع أو التحسن عند إغلاق بيانات الربع، بخلاف بعض أجزاء سوق السندات التقليدية التي قد تسجل انخفاضًا، موضحًا أن سوق أدوات الدين بشكل عام (DCM) قد تبدو فيها الصورة مختلطة بين قطاعات حافظت على الزخم وقطاعات أخرى شهدت تباطؤًا.

وأشار إلى أن هذه الفروقات تعكس التباين في الطلب وتفضيلات المستثمرين وهيكل الإصدارات بين أداة وأخرى.

ارتفاع دور Syndication كمصدر بديل

ولفت الناظر إلى أن التطورات الأخيرة دفعت بعض الجهات إلى البحث عن بدائل تمويلية، مشيرًا إلى أن حصة التمويل المجمع (Syndication) بدأت بالارتفاع مقارنة بالفترات السابقة.

وأوضح أن هذه الزيادة تعكس توجهًا من قبل بعض الجهات المصدرة أو المقترضين إلى قنوات تمويل بديلة في ظل التباطؤ الذي أصاب سوق الإصدارات العامة، وهو ما ينسجم مع السلوك المعتاد في فترات عدم اليقين.

وأوضح أن وضع جهة ما على المراقبة السلبية قد ينتهي إما إلى خفض التصنيف إذا تدهورت الظروف، أو إلى تثبيت التصنيف إذا لم تتطور مخاطر إضافية تؤثر على الجدارة الائتمانية.

السوق أعادت تسعير المخاطر

وأكد الناظر أن الصورة حتى الآن توحى بأن ما شهدته السوق كان في معظمه إعادة تسعير للمخاطر من جانب المستثمرين، وليس تحولًا حادًا في المخاطر الائتمانية الجوهرية للمصدرين الخليجيين.

وقال إن التسعير هو «تعبير المستثمر»، بينما تمثل المخاطر الائتمانية البنية الأساسية الحقيقية التي تستند إليها وكالات التصنيف عند تقييمها لقدرة المصدرين على السداد.

وأشار إلى أن هذه النقطة تفسر لماذا بقيت أساسيات الائتمان في الخليج أكثر تماسكًا من رد الفعل الظاهر في السوق، خصوصًا في ظل المقارنات التي يجريها المستثمرون بين التطورات الحالية وأزمات سابقة مثل جائحة كورونا أو محطات جيوسياسية أخرى.

تراجع في السيولة... وهدهد في الإصدارات الجديدة

وعن السيولة في السوق، أوضح الناظر أن هذه كانت أحد الجوانب التي تأثرت بالفعل خلال الفترة الماضية، لافتًا إلى أن المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية — ومن بينها المقاييس المرتبطة ببيانات بلومبرغ — أظهرت تراجعًا في مستويات السيولة.

وأضاف أن هذا التراجع يُقاس من خلال مجموعة عناصر تشمل السعر وأحجام التداول والوقت اللازم لتنفيذ الصفقات، مشيرًا إلى أن هذه المؤشرات شهدت تراجعًا خلال الفترة الأخيرة، وهو ما اعتبره تطورًا طبيعيًا في ظل بيئة تنسم بارتفاع مستويات التوتر وعدم اليقين.

وقال إن انخفاض السيولة لا يُقرأ بمعزل عن البيئة المحيطة، إذ إن فترات التوتر الجيوسياسي عادة ما تدفع المستثمرين إلى مزيد من الحذر وتقلل من وتيرة النشاط الطبيعي في السوق.

قال الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة فيتش Fitch Ratings بشار الناظر، إن النظرة إلى تأثير الحرب على أسواق الدين في منطقة الخليج يجب ألا تُقرأ فقط من زاوية العلاوات السعرية أو عوائد أدوات الدين، بل من خلال 4 أبعاد رئيسية تشمل التسعير، والسيولة، والنشاط في السوق، والتصنيفات الائتمانية.

وأوضح الناظر، في مقابلة مع «العربية Business»، أن فهم سلوك المستثمرين في هذه المرحلة يتطلب الفصل بين ما يعكسه التسعير السوقي بوصفه تعبيرًا عن تصور المستثمر للمخاطر، وبين المخاطر الائتمانية الفعلية المرتبطة بقدرة الجهات المصدرة على الوفاء بالتزاماتها.

وأضاف أن ما يظهر على صعيد التسعير أو العلاوة المطلوبة من المستثمرين للاحتفاظ بأدوات الدين الخليجية هو في جوهره انعكاس مباشر لتقدير المستثمرين للمخاطر الحالية، لكنه لا يعني بالضرورة حدوث تراجع جوهري في الملاءة الائتمانية الأساسية للمصدرين في الخليج.

وفي تقييمه لتأثير الحرب منذ بدايتها على أسواق الدين في الخليج، أوضح الناظر أنه إذا جرى النظر إلى سوق الصكوك بوصفها صورة معبرة عن سوق الدين الإقليمي، فإن 84% من هذه السوق كانت ضمن فئة الدرجة الاستثمارية (Investment Grade)، مؤكدًا أن هذه النسبة لا تزال حتى الآن عند المستوى نفسه تقريبًا.

وأشار إلى أن غالبية المصدرين في السوق الخليجية كانت نظرتهم المستقبلية مستقرة قبل الحرب، إذ بلغت هذه النسبة نحو 92%، وهو ما يعني — بحسب تعبيره — أن السوق لم تشهد تحولات جذرية في جودة الائتمان رغم التصعيد الجيوسياسي.

وأضاف أن بعض الجهات المصدرة وضعت على قائمة المراقبة السلبية، ومن بينها قطر ومصدرون آخرون، إلا أنه شدد على أن هذا الإجراء لا يعني خفضًا مباشرًا أو فوريًا للتصنيف الائتماني، بل هو إجراء رقابي يتيح لوكالة التصنيف متابعة التطورات قبل اتخاذ قرار نهائي.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

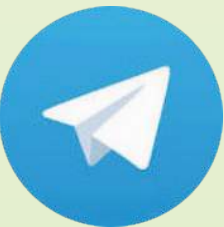
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

الذهب يهوي مع تضاؤل آمال إنهاء أحداث الشرق الأوسط

تراجع الذهب تراجعاً حاداً اليوم الخميس بعد أن سجل أعلى مستوى في أسبوعين في الجلسة السابقة، وذلك بعد أن قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن واشنطن ستواصل حملتها العسكرية في إيران في الأسابيع المقبلة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وأثار مخاوف من التضخم وقلص رهانات خفض الفائدة الأمريكية، وفق «رويترز».

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 3% إلى 4612.54 دولار للأونصة وهبطت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 3.6% إلى 4637.70 دولار.

ومع ذلك، لا يزال الذهب يتجه نحو ارتفاع أسبوعي 2.4% تقريبا، وذلك بعد أن سجل أعلى مستوى له منذ 19 مارس أمس الأربعاء، قبل أن تتسبب تصريحات ترامب في تراجع المعدن النفيس بأكثر من 4% في وقت سابق من جلسة اليوم.

وقفز النفط بنحو 8% اليوم بعد أن قال ترامب إن الولايات المتحدة ستواصل هجماتها على إيران، مؤكداً أن واشنطن تقترب من «استكمال أهدافها الاستراتيجية الرئيسية» في الصراع. وتسبب هذا التعليق في خيبة أمل للمستثمرين الذين كانوا يترقبون دلائل أوضح حيال وقف الأعمال القتالية.

وقال برنارد دوداج المحلل لدى ناتيكسيس «منذ اندلاع الحرب، كان هناك ارتباط عكسي بين أسعار الذهب والنفط».

وأضاف: «بعد تعليقات ترامب، قفزت أسعار النفط، ومع ارتفاعها بنسبة تتراوح بين ستة وسبعة%، تتفاقم المخاوف من التضخم، مما يدفع السوق للاعتقاد بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي لن يقدم على خفض أسعار الفائدة، وهذا ما يدفع أسعار الذهب إلى الانخفاض».

وتشير أداة فيد ووتش التابعة لمجموعة «سي.إم.إي» إلى ارتفاع التوقعات بأن يبقى الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير، بينما تراجع توقعات خفضها في ديسمبر إلى 14% من حوالي 25% قبل خطاب ترامب.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf